



بين حطرين

ظروف العاملين في المناطق المحظورة

عمان - حماية لمجتمعاتها، أقرت دول العالم إجراءات احترازية ووقائية، لمحاصرة انتشار وباء فيروس كورونا المستجد، ولم تتخلف الأردن عن اتخاذ مثل هذه الإجراءات، فأعلنت العمل بقانون الدفاع لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته، الذي انبثقت عنه؛ جملة أوامر دفاع وقرارات، أبرزها: أمر الدفاع رقم (٢) في الحادي والعشرين من آذار ٢٠٢٠، والقاضي بحظر التجول والتنقل الكلي والشامل.

وتضمن الأمر؛ منع التجول للمواطنين والمقيمين ومنع التنقل بالمركبات، إلا في نطاق محدود جدا، مرتبط بالجيش والأجهزة الأمنية، والعاملين في القطاعات الصحية. وعلى إثر ذلك؛ توقف العمل في غالبية مؤسسات ومنشآت القطاعين العام والخاص، وتعطلت مظاهر الحياة، وعزلت المدن والأحياء.

اتسم تطبيق الحظر بالصرامة، إذا ما قورن بإجراءات شبيهة في دول المنطقة، وحتى في دول من العالم، ومع استمراره، تضررت قطاعات اقتصادية عديدة، إذ ارتفعت حدة التحديات التي تعرضت لها القطاعات الاقتصادية، لتوقف عجلتها على نحو كامل، فألقت تداعياتها بآثارها السلبية على هذه القطاعات، ما استدعى تحركا عاجلا لمواجهتها، والبحث عن حلول سريعة تحد من تدهورها، وتُوفر فرص عمل جديدة فيها، لتحافظ على استمرارها.

عليه؛ قررت الحكومة في الثامن عشر من نيسان ٢٠٢٠ وقف الحظر الشامل والكلي، واتجهت لحظر جزئي، لتفرض بعدها حظرا ليليا يوميا، في وقت سمحت فيه لقطاعات عديدة، بمعاودة فتح أبوابها وإتاحة مزيد من حرية التنقل، ضمن ضوابط وشروط الصحة والسلامة.

ومع هذه القرارات الجديدة؛ بدأت الحياة تعود إلى طبيعتها تدريجياً، بعد أن خففت الحكومة إجراءات الحظر الشامل الذي استمر نحو ٥٠ يوماً، ليقصر على الحظر في أيام الجمعة، لكنها تراجعت عن ذلك بالكامل في ظل تقلص عدد الإصابات بفيروس كورونا، ثم فرضته ثانية أيام الجمعة على مدينتي الزرقاء وعمان؛ لارتفاع أعداد الإصابات بالفيروس فيهما.

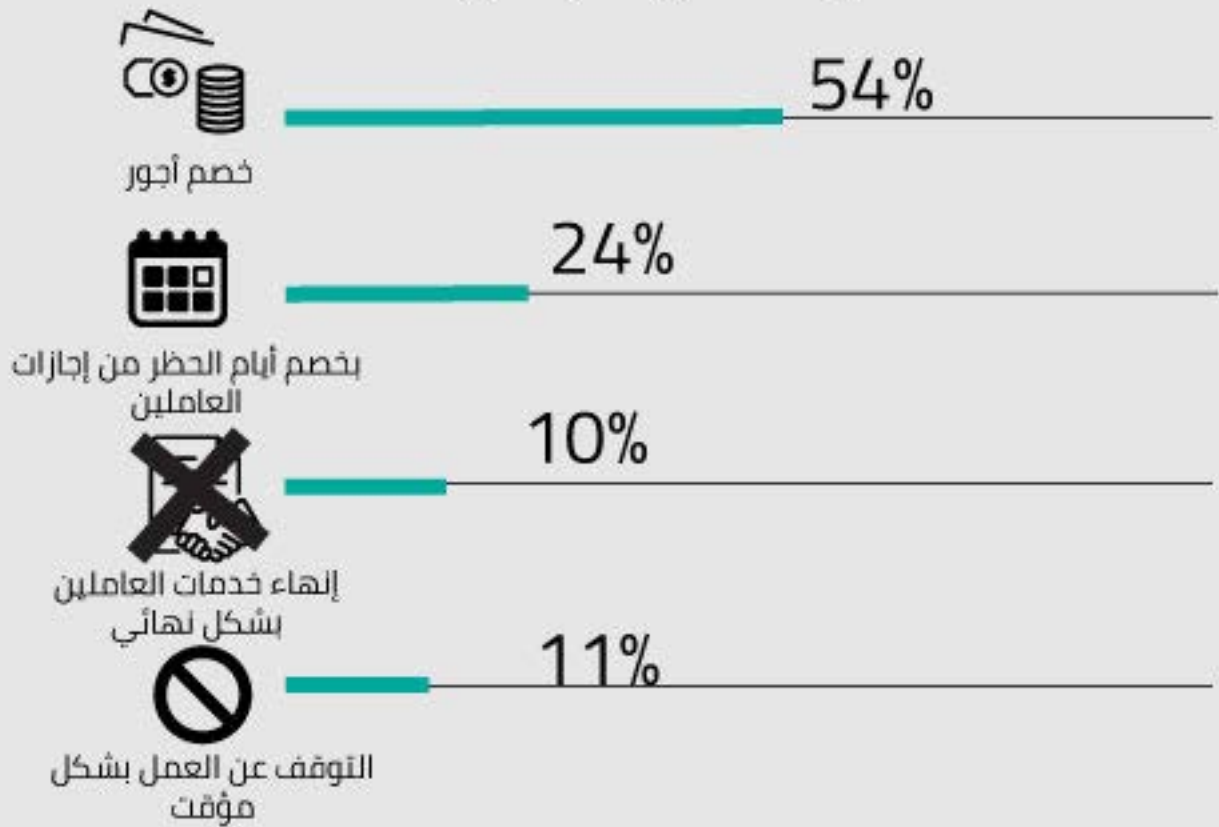
لكن ومع الزيادة الكبيرة في عدد الإصابات، اتخذت الحكومة في التاسع عشر من آب ٢٠٢٠، إجراءات جديدة ومختلفة لمواجهة التفشي الكبير للفيروس، بعزل أي محافظة أو مدينة أو منطقة، تشهد ارتفاعا في الإصابات، ومن ضمنها: سحاب وحي الصالحين والمقابلين وأم نواراة في محافظة عمان، ومخيم البقعة وعين الباشا في محافظة البلقاء، ولواء الرمثا في محافظة إربد، وسويمة والروضة بلواء الشونة الجنوبية التابع لمحافظة البلقاء أيضاً، ومنطقتي البتراوي والزرقاء الجديدة في محافظة الزرقاء، وبلدية الباسلية وبلعما في محافظة المفرق، وبلدة مرصع في محافظة جرش، وقضاء إيل في معان، وبلدة القصر في محافظة الكرك.

وحتى لحظة إعداد فريق «مركز تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان» في التاسع من تشرين الأول ٢٠٢٠ لهذا التقرير، فرضت الحكومة من جديد، حظرا شاملاً للتجوال والتنقل، بدأ منتصف ليلة الخميس من اليوم نفسه ويستمر لـ ٤٨ ساعة من كل أسبوع، تحت ضغط ارتفاع عدد الإصابات اليومية، مع السماح بإصدار تصاريح تنقل محدودة وفي نطاق ضيق.

كذلك، استثنى المركز الوطني للأزمات، الأشخاص الموجودين على رأس عملهم من قرار الحظر الشامل، بشرط ان يعملوا في المنشآت، وأن لا يغادروا العمل لأي سبب، حتى ساعات انتهاء الحظر.

كما أعلن استثناء موظفي شركات الأمن والحماية، وفتح لهم التحرك يوم السبت من الساعة ٨:٠٠ صباحاً وحتى ١٢:٠٠ ظهراً لتبديل الشفتات، واشترط في الاستثناء، أن يكون الموظف حاملاً «بطاقة الشركة التعريفية (الباج)»، وكشفاً مختوماً ومعتمداً من الشركة التي يعمل فيها.

توزعت حالات العمال الذين وقعت عليهم تأثيرات الجائحة وتبعاتها من الاجراءات الوقائية، على النحو التالي:



٣,٥ مليار دينار خسائر الحظر

ألقت فترة الحظر الشامل والكلي الأولى، عبثاً كبيراً على العاملين في مختلف القطاعات، وتعرض من يعملون في القطاع الخاص من ذوي الدخل المحدود، لظروف معيشية قاهرة، لذا؛ تكشف العودة من جديد للحظر الشامل الجزئي، عن مفاومة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن تبعات جائحة كورونا ومحاصرة الفيروس، وتشكل خطورة على الاقتصاد المحلي الذي تسببت هذه القرارات بزيادة أعبائه، وتسببت بمضاعفة إرهاق دخل العاملين في مختلف القطاعات.

تكمن خطورة هذه القرارات كما كشفتها دراسة حديثة منشورة على موقع حبر تناولت كيفية تفادي الحظر الشامل دون أن ينهار القطاع الصحي العام، أن كلفة الحظر الشامل تصل إلى نحو ٣,٥ مليار دينار، وهي بمنزلة خسائر، تلقي بتبعاتها المضرة جداً على الاقتصاد^١.

شكاوى العمال في أرقام

«تمكين» يقدم في هذا التقرير، رسداً لظروف العاملين في المناطق المحظورة منذ الخامس عشر من آب ٢٠٢٠ وحتى الثامن من تشرين الأول للعام نفسه، عن طريق مقابلات هاتفية والتواصل مع عمال، إلى جانب إجراء مقابلات عبر مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بـ«تمكين» منها «الفيسبوك» و«الواتس آب».

يصف هذا التقرير ظروف العمل، وما ألقته الجائحة من أعباء على العمال في المناطق المحظورة، التي وصفت بـ«البؤر الساخنة»، لانتشار الفيروس فيها على نحو كبير ومقلق.

بين التاسع عشر من آب والثامن من تشرين الأول ٢٠٢٠، رصد تمكين ١٦١ شكوى لعاملين من الجنسين، توزعوا على محافظات: عمان والبلقاء وإربد والمفرق وجرش

١ دراسة حول كيفية تفادي الحظر الشامل دون أن ينهار القطاع الصحي العام ٢٠٢٠. <https://bit.ly/3nrRJ7U>

والكرك ومعان، بينهم ١٢٦ أردنيا، ١٦ سوريا، ١١ فلسطينيا، و٨ يمنيين، نسبة الذكور من إجمالهم ٨٠٪، والإناث ٢٠٪.

توزعت الشكاوى على القطاعات الاقتصادية كالتالي: ٢١ في الإنشاءات، ٣ في التعليم، ٤٦ في الخدمات، ١٥ في المصانع، و٢٣ في المطاعم والحلويات، و١٤ في عمل المنازل، و٣٢ في النقل، و٤ في المرئي والمسموع.

أما شكاوى العمال بشأن تأثيرات الجائحة عليهم، جراء الإجراءات الوقائية، فكانت كما يلي:

- ٥٤٪ شكاوى سببها تطبيق قانون الدفاع / خصم من الأجور، بحيث أخبر أصحاب العمل عاملهم في المناطق المحظورة، بتطبيق أوامر الدفاع بشأن الأجور.
- ٢٤٪ شكاوى سببها خصم أيام الحظر من إجازات العاملين، وفي حال انتهاء أيام الإجازة، تحسم أيام التغيب من الأجور.
- ١١٪ شكاوى أوقف فيها أصحاب العمل عاملهم مؤقتاً عن العمل.
- ١٠٪ شكاوى، تمثلت بتوقف كامل عن العمل من دون أي دخل.

«دبروا حالكم»

رصد فريق «تمكين» عمالا متأثرين بحظر مناطقهم؛ إذ حُجز بعضهم في مناطقهم المحظورة، فوقعوا تحت وطأة التخوف من تطبيق أوامر الدفاع عليهم، وبالتالي تطبيق أصحاب العمل الخصم من أجورهم الشهرية، أو عدم احتساب إجازاتهم، أو فصلهم من أعمالهم.

كما غادر بعضهم الآخر منازلهم، بعد رفض أصحاب العمل منحهم إجازات وهم في الحظر، ما رتب عليهم أعباءً مالية مضاعفة، جراء استئجارهم لشقق خارج مناطقهم، ليستمروا في أعمالهم، أو النوم في مواقع العمل.

مجموع الحالات التي رصدت خلال الفترة 19 آب 2020
حتى 8 تشرين الأول 2020
توزعت على محافظات عمان والبلقاء وإربد والمفرق
وجرش والكرك ومعان

161

من الجنسيات التالية:



يمني



فلسطيني



سوري



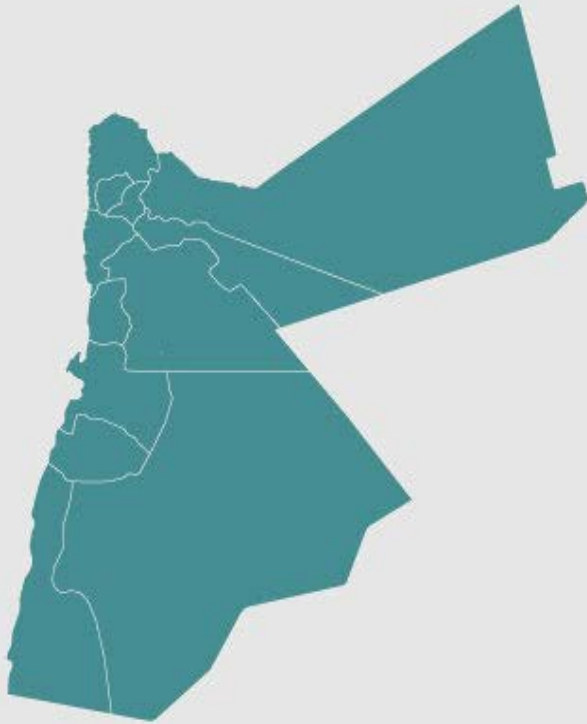
أردني



20%



80%



اعمل أو اخسر دخلك

أشار عاملون في المناطق المحظورة، إلى جُملة تحديات مرتبطة بأعمالهم وتلقيهم للأجور؛ وتعذر وصولهم في حال استمرار الحظر، لأماكن عملهم، ما سيرتب عليهم أعباء إضافية والتزامات مالية، وتدني قدرتهم على تلبية احتياجاتهم واحتياجات أسرهم. كذلك لوحظ أثناء الرصد، خصم صاحب عمل (شركة) راتب عامل لديه برغم إعلام الشركة بأن منطقتهم محظورة، وعدم قدرته على الالتحاق بعمله جراء الحظر، وكانت إجابة الشركة له، بأن إجازته السنوية استنفذت، لذا ستخصم أيام الحظر التي تغيب فيها عن عمله من أجره الشهري.

من جانب آخر؛ تعطل عمل سائق في مخيم البقعة، منذ بدء الحظر في آذار، لكن إدارة المؤسسة التي يعمل فيها، اتصلت به لتبلغه بالعودة إلى العمل الذي صادف أول يوم من الحظر في المخيم، ما دفعه للبكاء؛ إذ أن أول يوم حظر كان أول يوم دوام له بعد الحظر الأول، ما اضطره للخروج من المخيم وترك أبنائه الخمسة، مع حمله عبء احتمالية إصابته بالفيروس ونقله العدوى لغيره، لكن ما باليد حيله فالجوع والحرمان أرهق أبنائه، ولن يكون الوباء أشد فتكًا منهما.

في هذا النطاق؛ وصلت إلى «تمكين»، شكاوى عدة من عمال وعاملات، تمثلت بتوقفهم عن العمل لـ ٥ شهور، وبعد التواصل معهم للعودة إلى أعمالهم، فُرض حظر التجول في مناطقهم، لذا؛ تضاعفت مأساتهم، فهم لا يعلمون مصير أجورهم منذ بدء الحظر الأول وحتى دخولهم إلى الشهر السادس على التوالي. في حين أنّ عمالاً تواصلوا مع صاحب عملهم، وأخبروا بأن أيام الحظر، تخصم من إجازاتهم، وفي حال عدم وجود إجازات لهم، تخصم من رواتبهم.

كما أن هناك عمال مياومة، يعملون في الطوبار ومواد البناء ومعامل الطوب والبلاط والحدادة والنجارة، أضحووا بلا دخل، جراء تعطل منشآتهم، وعدم استقرار أعمالهم في الحظر، لذا وقعوا في فخ الفاقة والعوز.

وفقا للرصد؛ تعتبر غالبية الأسر في مخيم البقعة الذي جرى حرقه، من ذوي الدخل المحدود، فهم يعملون بالميأومة، وقد تقطعت بهم السبل أثناء الحظر، فتوقفت أعمالهم وأصبحوا بلا دخل. في حين غادر بعضهم المخيم، بعد رفض أصحاب عملهم منحهم إجازات، وقالوا لهم «دبروا حالكم.. وإلا رح نخصم عليكم».

عبر غالبية العاملين في مناطق محظورة، عن تخوّفهم من تمديد فترة الحظر الشامل على مناطقهم، وهو ما أشار إليه قرار الحظر الصادر عن لجنة استدامة سلاسل العمل والإنتاج صراحةً، إذ جاء فيه أنه «يُنظر في إمكانيّة تمديد قرار العزل وحظر التجوّل الشامل، في ضوء الحالة الوبائيّة، بناءً على توصية خلية أزمة كورونا في المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات».

كما نص البلاغ رقم (٩) الصادر بموجب أمر الدفاع (٦) ٢٠٢٠، والخاص بتنظيم دوام وأجور العاملين في القطاع الخاص؛ القاطنين في المناطق المحظورة، ويعملون خارجها، على السماح لصاحب العمل بتخفيض ما لا يزيد على نصف الأجر الشهري للعامل، شرط ألا يقل أجره بعد التخفيض عن الحد الأدنى للأجور.

وفيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي توزعت الشكاوى كالتالي:

							
المرئي والمسموع	النقل	العمل من المنزل	المطاعم والحلويات	المصانع	الخدمات	التعليمي	إنشاءات
4	32	14	23	15	46	3	21

لم تستثن الجائحة بتبعاتها أحداً، فقد حَمَلت أيضا أصحاب عمل ديونا، وتسببت بإيقاف أعمالهم ومنشآتهم، ما أدى لتراكم أجور العمال وفواتير الكهرباء والمياه وغيرها من الالتزامات، فانعكس ذلك على أوضاع عمالهم، الذين باتوا بلا دخل، يقيهم الفاقة والعوز.

عمدت مؤسسات وشركات إلى مخاطبة عمالها في مناطق الحظر، لتطلب منهم عدم الالتحاق بأعمالهم لديها، كما طالب عمال وموظفون في مناطقهم المحظورة برفع الحظر عنهم، وعدم تحميلهم مسؤولية ارتفاع عدد الإصابات بالفيروس، وزيادة أعبائهم. وحول ظروف العمال المعيشية أثناء الحظر، بخاصة عمال المياومة منهم، أكدوا بأن أوضاعهم المعيشية ازدادت سوءاً، لانعدام دخلهم جراء توقف أعمالهم في الحظر الذي تعرضت له مناطقهم، وتراكت عليهم الديون، برغم المدة المحدودة للحظر، إذ أن تسديد ديونهم يعتمد على ما يجنونه من عملهم يوميا، والذي أصبح متقطعا، وغير آمن، او مستقر.

وأجمعوا على عدم إمكانية توفير احتياجاتهم الأساسية، بخاصة: إيجارات المنازل، وأقساط القروض، وفواتير المياه والكهرباء، وحاجيات منازلهم من مأكَل ومشرب ومواد تنظيف وغيرها من الاحتياجات.

وبينوا أن أوضاعهم المعيشية، ستزدا سوءاً في ظل الجائحة والقرارات المرتبطة بها، واستمرار العمل بالحظر، كما قال العديد منهم لفريق «تمكين»، مشيرين إلى أن عودة العمل ووقف تطبيق الحظر، سيساعدهم ولو قليلاً بسد احتياجاتهم واحتياجات عائلاتهم الأساسية بالحد الأدنى.

« ما بطعميهم خبز »

طلب أصحاب عمل من عامليهم، عدم الالتحاق بأعمالهم بعد انتهاء الحظر، نتيجة تخوفهم من نشر عدوى انتقال الفيروس إليهم أو إلى من بقي يعمل لديهم، ما تسبب بتعطل هؤلاء العمال، وبالتالي عدم حصولهم على أجور، في حين لم يتمكن آخرون من الوصول إلى مناطق عملهم، لذا رفض أصحاب العمل إعطاءهم أجورهم.

يقول عامر (عامل إنتاج في مصنع بلاستيك): «عندي طفلين، بدهم حليب وفوط، وفعليا أي دينار أنا وعائلي أولى فيه، لو طلعي تصريح لاشتغل، مستعد أروح مشي، المهم ما ينقص من راتي شي».

يعمل محمد فني تصليح طابعات وماكنات في شركة خاصة، لكنه لم يتمكن من الذهاب إلى عمله بسبب حظر المنطقة التي يقطن فيها، وعند تواصله مع قسم شؤون الموظفين في الشركة، قال له صاحب العمل «حكالي المدير دبر حالك بأي طريقة، أو تعال مشي، والله، وإلا رح نخضم منك. الدينار أنا محتاجه كثير.. عليّ التزامات وقروض».

على جانب آخر؛ وفرّ أصحاب عملٍ شققا خاصة بعاملهم، حتى لا يعطلهم أي حظر يجري لمناطق سكنهم، في حين اختار عاملون الخروج من مناطقهم المحظورة، وبحثوا عن منازل في نطاق أماكن عملهم، أو قريبة منها، للإقامة فيها والاستمرار بعملهم، حتى انقضاء حظر مناطقهم، لكن هذا الأمر يزيد من أعبائهم المالية، ويقنن دخلهم الضعيف أساسا.

يقول أحد العاملين، «أغلب قرايبي الشباب الشغيلة، طلعا سكنوا برا المخيم، علشان قانون الدفاع (يقصد أمر الحظر).. حتى ما يروحهم صاحب الشغل، مع أن دخلهم وسكنتهم خارج المخيم وأجرهم ما بطعميهم خبز».

وأجمع من قابلهم فريق «تمكين»، على أن فرض الحظر في بعض المناطق يسبب أضراراً لغّة، وخاصة وأن غالبية القاطنين في الأماكن المحظورة هم من ذوي الدخل المحدود، ويعتبرون من العمالة الفقيرة، إلى جانب أن هنالك عدداً كبيراً منهم، يعمل وفقاً لنظام المياومة، وفي حال توقف عملهم، ينعكس سلباً على مستواهم المعيشي.

نساء عاملات

أثرت الجائحة على قطاع العمل من المنزل الذي شهد ركوداً تاماً، بدءاً من لحظة فرض الحظر في آذار ٢٠٢٠، وحتى فترة السماح لغالبية القطاعات بالعودة للعمل، التي أدت لتحسن أعمالهم قليلاً، ثم عادت وانتكست، وخاصة في المناطق التي تحظر.

وتبين خلال الرصد في المناطق المحظورة، أن أكثر الفئات تضرراً هن العاملات من المنازل، في الإنتاج الغذائي والأعمال اليدوية، والتسويق المنزلي، والخياطة، وبيع الألبسة ومستحضرات التجميل، لذا رصد هذا التقرير ظروفهن.

توقف دخل بعض العاملات نتيجة إغلاق الحدود، وعدم توصيل طلبياتهن للخارج، ما أثر على أوضاعهن المعيشية، وخاصة المعيلات منهن، وأخريات حال منع التنقل بين المناطق المحظورة وغيرها من إيصال طلبياتهن لتلك المناطق، فتأثر عملهن وخسرن ثمن الطلبيات التي لم تصل لأصحابها، بالإضافة لاعتماد كثيرين على أنفسهم إبان الحظر، وتوقفهم عن طلب الطعام من الخارج (البيتي)، بينما تضررت عاملات بيع مستحضرات التجميل على نحو كبير، جراء توقف الاهتمام ببضاعتهم بسبب الأوضاع العامة الصعبة.

عملياً، فإن العاملات بأجر يومي، أو لحسابهن الخاص، هن من دون ضمانات، وبلا رواتب بدل تعطل من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى تدني الإقبال على شراء بضائعهن، في ظل توجه أفراد المجتمع لشراء السلع الأساسية فقط من الأسواق.

وقد أجمعن على أن توقفهن عن العمل، أثّر على إعالتهم لعائلاتهن، وسبب قلقاً لزيائهن إزاء التعامل معهن، بالإضافة للمعوقات التي تواجههن في إيصال بضائعهن، فالكثيرون باتوا يخافون من انتقال العدوى لهم، فتوقفوا عن طلب توصيل بضائع لهم بخاصة من مناطق الحظر.

بلا مردود مادي

ترتب على قرارات الحكومة، تضرر أصحاب عمل ومهن في المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، ضمن المناطق المحظورة، وتضررت إيرادات مشاريعهم جراء إغلاقها، ما أدى لانخفاض الطلب عليها، كما لا يوجد لديهم أي مردود مادي، ولا مخصصات مالية، لدفع ما هو مترتب عليهم من أجور عاملين ومحلات، وغيرها من التزامات.

أحد أصحاب العمل في مخيم البقعة، لديه عاملان، يدفع لكل منهم رواتب شهرية تقارب الـ ٢٥٠ ديناراً، وفقاً لما قاله لـ «تمكين»، لكن أعماله توقفت في الحظر، بخاصة وأنها تتعلق بالصيانة والكهرباء.

وأضاف أنه تكبد خسائر كبيرة، ستتفاقم في حال استمر الحظر، لأنه لا يستطيع دفع التزاماته التي ترتبت عليه خلال الحظر. وبحسب أصحاب عمل آخرين، فإنهم حالياً يمرون بظروف تجبرهم على تخفيض رواتب عامليهم، إذ لا يمكنهم الاستمرار بالعمل على النحو السابق، إذا ما بقي الوضع الوبائي كما هو عليه في الوقت الراهن، وأن بعضهم يفكر بإغلاق عمله، لتراكم التزاماته وديونه.

لذا؛ طالبوا الحكومة بمساعدتهم في تخطي هذه الأزمة، وإيجاد حلول لتعويضهم عما لحق بهم من خسائر منذ بدء الجائحة وحتى اللحظة.

وبرغم عدم توافر أرقام رسمية لحجم خسائرهم، لكن الدراسة المشار إليها قدرت أن كلفة الحظر الشامل بلغت ٣,٥ مليار دينار تقريبًا، دفعها الأردن بين شهري آذار وأيلول ٢٠٢٠.

وأكدت الدراسة حول كيفية تفادي الحظر الشامل، دون انهيار القطاع الصحي العام، أن سياسة العزل المنزلي والتباعد، أكثر كفاءة بين السياسات البديلة، إذ أن تكلفتها الاقتصادية بالإضافة لتطبيق العزل المنزلي أو المؤسسي، تتراوح بين ٤٤٠ إلى ٤٧٠ مليون دينار^٣.

تؤكد الأرقام الأخيرة المتعلقة بأعداد المصابين بكورونا، أن سياسة الحظر لم تحقق الفائدة المرجوة منها، فلقد كان هدفها حين طبقت في الأردن؛ المحافظة على أن يكون عدد الإصابات اليومية صفرًا أو أكثر قليلًا، لكن الانتشار المجتمعي الذي نشهده اليوم للفيروس، يظهر بأن هذه السياسة فشلت فشلًا ذريعًا، فبدلًا من الصفر، نسجّل الآن عدد إصابات يومية، يتجاوز الألف، وهو مهيبًا للارتفاع.

2 دراسة حول كيفية تفادي الحظر الشامل دون أن ينهار القطاع الصحي العام 2020. <https://bit.ly/3nrRJ7U>

3 دراسة حول كيفية تفادي الحظر الشامل دون أن ينهار القطاع الصحي العام 2020. <https://bit.ly/3nrRJ7U>

خلص «تمكين» إلى جملة توصيات، للحفاظ على مستوى طبيعي للعاملين من الجنسين في المناطق المحظورة، لا يحرمهم من استمرار حياتهم على نحو مقبول، ويمكنهم من المضي في أعمالهم، وأبرزها:

١. إعادة النظر في قرار حظر المناطق والقرى التي تُعتبر بؤراً ساخنة، لوجود إصابات كبيرة فيها بالفيروس، وإيجاد آليات للحد من انتشاره من دون تضرر العاملين، خاصة من عمال المياومة منهم.

٢. إيجاد آليات حماية للعاملين المتضررين غير المشمولين بمظلة الضمان الاجتماعي.

٣. شمول العاملات لحسابهن الخاص ويعملن من المنازل بمظلة الضمان، بغض النظر عن الجنسية، وتسهيل سداد الاقساط المترتبة على اشتراكهن الاختياري فيه.

٤. اعتماد سياسات واستراتيجيات، تسرع من تجاوز الجائحة، وتعالج آثارها وتحفز النمو الاقتصادي، وتتخذ تدابير وإجراءات توفر الحماية الاجتماعية.

٥. توثيق الدروس المستفادة من الجائحة وتداعيات ما انبثق عنها من قرارات، وفي مقدمتها أوامر الدفاع، وأثرها على الفئات العمالية المختلفة، لرسم خطط مستقبلية، لتفادي الخسائر الناجمة عن التعطل.

عمان

١١ تشرين الأول ٢٠٢٠



تمكين
TAMKEEN

للمساعدة القانونية وحقوق الانسان

For legal aid and human rights